# دور الدولة في الحد

# من آثار الإرهاب الرقمي في الأسرة المصرية

## «دراسة سياسية تحليلية»

# The role of the state in reducing the effects of digital terrorism in the Egyptian family

"Analytical political study"

middle east center@hotmail.com
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

**د. الشيماء محمد محمود حسن**

**دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية**

**أستاذ مساعد في جامعة الملك فيصل**

**(الأحساء، المملكة العربية السعودية)**

**الملخص:**

تعالج هذه الدراسة قضية بارزة على الساحة كواقع لابد منه، لذا تكمن أهميتها وأهدافها في محاولة استجلاء معالم الدور الذي تضطلع به الدولة المصرية بكافة مؤسساتها للحد من انتشار ظاهرة الإرهاب الرقمي؛ ذلك بالتعرف على منهجية نشر الإرهاب الرقمي داخل الأسرة المصرية؛ من خلال تحديد أسباب هذه الظاهرة وأبعادها الشاملة، ودراسة المتغيرات والتحديات والأبعاد المستحدثة التي بدأت تأخذها، وإلقاء الضوء على مدى أثر تلك الظاهرة وانعكاساتها على كلٍ من الأسرة والدولة المصرية. وقد توصلت الدراسة إلى المحاولات المصرية المضنية وما تقوم به من جهود هي وكافة مؤسساتها وأجهزتها الأمنية لتطوير قدراتها في التعامل هذه الظاهرة الحد منها وردعها والوقاية منها.

middle-east.2017@hotmail.com
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

**الكلمات المفتاحية:** الإرهاب، الإرهاب الرقمي، التطرف، الجماعات الإرهابية، الأسرة.

**Abstract:**

The study seeks to identify the nature and characteristics of that role had played by the Egyptian state, through its main institutions to limit the spread of digital terrorism phenomenon, by identifying the nature of the spread of digital terrorism within the Egyptian families, the reasons of this phenomenon and its comprehensive dimensions, And its impact of this phenomenon and repercussions on both the family and the Egyptian state.

The study has posed a major question concerning the following: What is the methodology of spreading of the digital terrorism phenomenon, the extent of its penetration of the Egyptian families, and the nature of role, which the state plays to limit the effectiveness on the Egyptian family?.

middle-east2012@hotmail.com
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

**Key Words:** Terrorism, digital terrorism, extremism, terrorist groups, family.

**المقدمة:**

نتيجة للانفجار المعرفي الهائل والتطور الإعلامي والتكنولوجي وثورة الاتصالات، شهدت دول منطقتنا العربية والتي تعد مصر جزءًا منها تحولات عميقة ومتسارعة؛ أفرزت معطيات كبيرة ومتعددة على حركة المجتمع والأسرة المصرية في الثقافة والأفكار، انعكست على أساليب الحياة والقيم، مما أدى إلى تغيرات وتحولات على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فأصبح مفهوم الأمن القومي الشامل يشكل هاجسًا للدولة المصرية على كافة الأصعدة، وتحديدًا بعد أن ظهر مصطلح الإرهاب الرقمي والذي أضحى يشكل نوعًا جديدًا من أنوع القوة الناعمة لاختراق الأسرة المصرية واستقطاب الشباب في تنفيذ عملياتهم الإرهابية في الدولة المصرية بل ومختلف دول المنطقة لتفتيتها.

من هنا أضحت ظاهرة الإرهاب الرقمي في الأسرة المصرية – التي تعد من أهم ثروات الدولة بل وتشكل عصبها–؛ أضحت من الظواهر الجديرة بالبحث والدراسة أملًا في قراءتها أكثر عمقًا، بعيدًا عن التبسيط الذي قد يخل بالتحليل الدقيق لتلك الظاهرة، ورصدها وتحديد جوانبها وأبعادها وعواملها المختلفة للوقوف على سبيل مواجهتها والحد من انتشارها داخل الأسرة المصرية، ذلك لضمان مزيد من الأمن والاستقرار للكيان المصري. وعلى ضوء ذلك ركزت الدراسة على ثلاثة مباحث، يتمثل **الأول** فيها بمناقشة منهجية نشر الإرهاب الرقمي داخل الأسرة المصرية، في حين يركز **الثاني** على مدى تأثير الظاهرة على الأسرة والدولة المصرية، بينما يتناول **المبحث الثالث والأخير** دور مؤسسات الدولة في الحد من هذه الظاهرة.

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى التعرف على ظاهرة الإرهاب الرقمي، والتي تعّد من أخطر القضايا اليوم وأكثرها تعقيدًا وتركيبًا، ومدى استخدام الجماعات الإرهابية لهذه الظاهرة وتمددها داخل المجتمع المصري والأسرة المصرية، مما يؤثر على جسد

الدولة المصرية، للوقوف من قبل صناع القرار في مصر على خطورة تلك الظاهرة، وضرورة التعامل معها بحزم وردع واتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لمواجهة ذلك الإرهاب والذى يهدد الكيان المصري.

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في أنها جاءت لمحاولة استجلاء معالم الدور الذي تضطلع به الدولة المصرية بكافة مؤسساتها للحد من آثار ظاهرة الإرهاب الرقمي في الأسرة المصرية لحماية الشباب من الأفكار المتطرفة الناتجة عن هذه الظاهرة الجديدة. حيث سنستعرض في البداية من خلال هذه الدراسة محاولة لفهم منهجية نشر الإرهاب الرقمي داخل الأسرة المصرية، ذلك بالتعرف على أسباب هذه الظاهرة والأبعاد الشاملة لها وتشخيص المشكلة بصورتها الحقيقية، ودراسة المتغيرات والتحديات والأبعاد المستحدثة التي بدأت تأخذها. وإلقاء الضوء على مدى أثر تلك الظاهرة وانعكاساتها على كلٍ من الأسرة والدولة المصرية، وتدارس الدور الذي تقوم به الدولة بكافة مؤسساتها في الحد من هذه الظاهرة والوقاية منها.

**الدراسات السابقة:**

في محاولة لصياغة مشكلة الدراسة والوقوف على أخر ما توصلت إليه نتائج الدراسات السابقة، رجعت الدراسة هنا إلى العديد من المصادر المتعلقة بالإرهاب الرقمي وأثاره على الأسرة والمجتمع، لمسح التراث العلمي في مجال الدراسة، ذلك على النحو التالي:

**أولًا- الدراسات العربية:**

١. دراسة (عافية قادة، ٢٠١٥)[١] حول تأثير جرائم الإرهاب الإلكتروني الجديد على الشباب المسلم في عهد وسائط الإعلام الجديد، وفيها تم التأكيد على أن

الشباب مستهدف عبر وسائط الإعلام الجديد من نوعين من الإرهاب، الإرهاب بالمفهوم العام المنتظم في شكل جماعات وبمرجعية دينية متطرفة تؤثر في الشباب بأفكار دينية، أو الإرهاب بمفهوم الغزو الثقافي الغربي تؤثر في الشباب عبر نشر المواقع الترويجية للأفكار الغربية التي لم ينص عليها ديننا الحنيف. وأوصت هذه الدراسة بعمل خطة وطنية محكمة للتصدي لهذه الخطورة الإلكترونية المستهدفة لشبابنا اليوم.

٢. دراسة (هشام بشير، ٢٠١٤)[٢] حول الإرهاب الإلكتروني فى ظل الثورة التكنولوجية وتطبيقاته فى العالم العربى، حيث قام بمحاولة وضع تعريف له، ثم بين الباحث خطر الإرهاب الإلكتروني، وكذلك خصائصه، وأهدافه، وأشكاله وتطبيقاته في الوطن العربي. وفي الأخير أوصى بجملة من التوصيات التي من أبرزها دعم وتعزيز دور الأسرة التربوي وتفعيل مناشط التوعية المدرسية في مجال الاستخدامات الإيجابية للشبكة.

**ثانيًا- الدراسات الأجنبية:**

١. دراسة (Patrick S.Orien, 1998)[٣] حول العلاقة بين الاستراتيجيات التي تستخدمها الدول في مواجهة الإرهاب واتجاهات الرأي العام نحو الإرهاب والإرهابيين وخلصت الدراسة إلى إتباع الدول لاستراتيجية عدم التمييز في إجراءات مواجهة قمع التنظيمات والجماعات المختلفة سواء من خلال المواجهات الأمنية أو من خلال الرسائل الإعلامية، يؤدي بدوره إلى تزايد الرأي العام وتعاطفه مع بعض الجماعات الإرهابية من ناحية، وتزايد أعمال العنف المضاد من ناحية أخرى.

٢. دراسة (Wayne wanta & Yu Wei Hu, 1993) [٤] حول التغطية التلفزيونية لقضايا الإرهاب وإدراك الجمهور لخطورة هذه القضايا على

المجتمع. أهتمت الدراسة بقياس الارتباط بين الاهتمام بأحداث الصراع والإرهاب الدولي من ناحية الاخباري في وسائل إعلام أمريكية شملت الشبكات التليفزيونية القومية (NBC, ABC, CBS) وبين إدراك الرأي العام لبروز هذه الأحداث واتجاهه نحوه، وقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي بين التغطية التلفزيونية لأحداث إرهابية معينة – دخلت فيها الولايات المتحدة طرفا رئيسًا أو فرعيًا – وبين إدراك الرأي العام لأهمية وخطورة هذه الأحداث على المجتمع الأمريكي.

٣. دراسة (Roland Heickerö, 2014) [٥] حول الإرهاب السيبراني: الجهاد الإلكتروني، بالتركيز على الأمن السيبراني، والإشارة إلى أن ظاهرة الإرهاب السيبراني تكتسب المزيد من الاهتمام. وأحد أسباب ذلك هو القلق من إمكانية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة من أجل إلحاق الضرر بالمجتمعات المفتوحة، وتتأثر الوظائف المهمة للمجتمع. من ثم أثبتت الدراسة بأن مصطلح "الإرهاب السيبراني" معقد، من خلال ما أوضحته الدراسة في الفرق بين الإرهاب التقليدي والإرهاب السيبراني. كما أنصب التركيز الرئيسي على الطريقة التي تعمل بها شبكة القاعدة الإرهابية في الفضاء السيبراني وكيف جعل تغيير تركيزها وأنشطتها لاعبًا ذكيًا في الجهاد الإلكتروني.

**تقييم الدراسات السابقة:**

أهتمت الدراسات المطروحة بقضايا وموضوعات هامة حول ظاهرة الإرهاب الرقمي، تناولته من أبعاد متعددة منها على سبيل المثال: دراسات ركزت على جرائم الإرهاب الإلكتروني وأشكاله ومدى تأثيره على الشباب الفئة المستهدفة داخل الأسرة عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة وتطبيقاتها، وتمت معالجاتها لهذا الموضوع من ناحية البعد السياسي والديني والاجتماعي.

في حين أن بعض الدراسات تناولت الاستراتيجيات التي تستخدمها الدول في المجال الإعلامي لمواجهة هذه الظاهرة، وهذا الموضوع يتقاطع مع موضوعنا مع الاختلاف في المحددات السوسيولوجية، إلا أننا نتفق معهم في المحددات السياسية والتأثير في الرأي العام للتصدي لهذه الظاهرة؛ لما تكتسبه المؤسسات الإعلامية من أدوار ووظائف بارزة ومؤثرة في المجتمع.

أما عن الدراسات الأخرى فتنظر لمصطلح الإرهاب الرقمي أو السيبراني، بأنه مصطلح معقد من خلاله أتاح الفرصة لشبكة القاعدة الإرهابية بأن تكون لاعبًا ذكيًا في الجهاد الإلكتروني والتأثير في وظائف المجتمع.

ولعل الاختلاف بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة، أنها لم تتناول الجانب الإعلامي والوسائط الإعلامية الجديدة ولم تتناول الإرهاب التقليدي، لكنها تناولت منهجية نشر ظاهرة الإرهاب الرقمي مرتكزة في الأساس على الأسرة المصرية ومدى تمدد وتأثير هذه الظاهرة داخل الأسرة، ومدى الدور الذي تقوم به الأسرة والدولة المصرية من جراء هذه الآثار.

**مشكلة الدراسة:**

اتساقًا مع أهمية الدراسة التي طُرحت، ارتكزت المشكلة البحثية على التساؤل الذي ستطرحه هنا، والتي ستحاول هذه الدراسة الإجابة عليه، والذي يدور في الآتي:

**س: ما هي منهجية نشر ظاهرة الإرهاب الرقمي وتمدده داخل الأسرة المصرية، وما مدى الدور الذي تقوم به الدولة المصرية للحد من آثار هذه الظاهرة في الأسرة المصرية؟.**

**منهجية الدراسة:**

من وقع الأدبيات الحديثة المعنية بدراسة قضايا الإرهاب الرقمي والذي يّعد نوعا جديدا من أنواع القوة، برزت الحاجة إلى، الاعتماد على "**المنهج الوصفي**

**التحليلي**"، نظرا لتعقد طبيعة الظاهرة وتعدد أبعادها على النحو الذي اعتُمِدَ المنهج الوصفي في وصف الظاهرة محل الدراسة؛ من خلال دراسة منهجية ظاهرة الإرهاب الرقمي وتمددها داخل الأسرة المصرية. في حين اعتمد المنهج التحليلي على تحليل مدى انعكاس هذه الظاهرة وأبعادها سياسيًا وسوسيولوجيًا على كلٍ من الأسرة والدولة المصرية، وتحليل الدور الذي تقوم به الدولة المصرية بكافة مؤسساتها للحد من هذه الظاهرة.

## المبحث الأول

## منهجية نشر الإرهاب الرقمي داخل الأسرة المصرية

رغم كثرة الكتابات والقراءات والتحليلات حول ظاهرة الإرهاب الرقمي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، فإنها تنوعت بتنوع الكُتاب والباحثين والدارسين وأوطانهم وخلفياتهم وأيدولوجياتهم ودوافعهم وأهدافهم، بل إن بعضها عزز خلط الأوراق ولبس المفاهيم وتزييف الحقائق وإيقاظ الفتن الطائفية والمذهبية من خلال الإعلام الرقمي أو الجديد، مما ساهم في تهيئة الأجواء لتصفية الحسابات وإثارة العداوات وتمزيق الأمم والأوطان إلى أحزاب وشيع، مما زادت من حدة الظاهرة وصعوبة معالجتها ومواجهتها.

في هذه الأجواء جاءت الدراسة هنا لدراسة المنهجية والأسباب التي تُعد الركيزة الأساسية محل الدراسة. فدراسة الظاهرة وأسبابها نوع من التفسير والتحليل لمسببات الإرهاب الرقمي ودوافعه داخل الأسرة المصرية، وليست وسيلة من وسائل التبرير والتسويغ لحصوله، فما دامت الأسباب حاضرة ومتوفرة فإن هذه الظاهرة متولدة ولا تنقطع في المستقبل البعيد إلا بمعالجة أسبابها.

ولعل ما يزيد من خطورة هذه الظاهرة، أن نسبة ممن يتم استقطابهم وتورطيهم فيها من داخل الأسرة المصرية هم فئة الشباب الذين يعدون ثروة المجتمع

وأمله، فالشباب أكثر فئات المجتمع تعرضًا للاستقطاب والتقليد والمحاكاة. فالفكر الإرهابي شأنه شأن أي نسق معرفي، بمثابة ظاهرة اجتماعية تتأثر وتؤثر في غيرها من الظواهر الأخرى، مرتبطة إلى حد كبير بالظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الظروف الأخرى التي يتعرض لها المجتمع.

**أولًا- مفهوم الأسرة:**

لقد اختلف العلماء في تعريف الأسرة طبقًا لوجهة نظر كل منهم، فالأسرة بمعناها الواسع من وجهة نظر بعض الباحثين الغرب تعني: "مجموعة من الأفراد الذين يعتقدون أنهم ينتمون إلي جماعة مستقلة داخل المجتمع وتربطهم علاقات خاصة، فالأسرة تتوسط بين الفرد والمجتمع، وتساعد الفرد علي أخذ مكانته في المجتمع" (٦). أما الأسرة بالمعني الضيق من وجهة نظر محمود الشامي تعني: "تعايش إمرأة ورجل أو أكثر في إطار علاقات يقرها المجتمع، وتترتب عليها حقوق وواجبات، لعل أكثرها بروزًا تربية الأطفال ورعايتهم وتوزيع السلطة بين الأطراف، إلا أن الوظيفيين نظروا إليها باعتبارها نسقًا تحيل وحدة الإنجاب البيولوجي إلى إنجاب اجتماعي وثقافي، أما البنيويون، فتعاملوا مع الأسرة باعتبارها وحدة واحدة أو مؤسسة تتألف من مجموعة من العلاقات بين الزوجين والأبناء، علاقات تتنزل ضمن إطار قيمي يحكم تلك العلاقات وتمثل الأساس لعملية التنشئة الاجتماعية" (٧). أما محمد عقله عرف الأسرة على أنها: "الوحدة الأولى للمجتمع، وأولى مؤسساته التي تكون العلاقة فيها في الغالب مباشرة، ويتم داخلها تنشئة الفرد اجتماعيًّا، ويكتسب منها الكثير من معارفه ومهاراته وعواطفه واتجاهاته في الحياة، ويجد فيها أمنه وسكينته"(٨). وعليه يمكن تعريف الأسرة بأنها: "الخلية والنواه الأولى في بناء المجتمع، وتهيئة المناخ الاجتماعي والثقافي الملائم لرعاية الأبناء وتنشئتهم وتوجيههم؛ لتنظيم المجتمع والحفاظ عليه، وتحقيق حاجاته ورغباته وعادته وتقاليده.

من خلال المفاهيم السابقة يمكن أن نستنتج أن نلمس منها العلاقة التبادلية بين الأسرة والضبط الاجتماعي Social Control بإعتبارهما وظيفتين متداخلتين، من خلال الوقوف على دور الأسرة (تحديدًا الأسر التي تستخدم شبكات الأن والوسائل التكنولوجية والرقمية والإعلامية الحديثة من المواقع الإلكترونية والمنتديات وصفحات التواصل الاجتماعي، والمرتكزة على فئة الشباب؛ نظرا لأنهم الفئة المستهدفة والأكثر عرضة للاستقطاب والتأثير). لذا يمكن تناول دور الأسرة من خلال وظائفها كوسيلة للضبط الاجتماعي، ذلك من خلال ما يلي:

١. أن العلاقة الأسرية مصدرًا للانتماء والتماسك والترابط والوحدة، مما يشكل جميعهم أساسًا من أسس الضبط الاجتماعي؛ لئلا يلجؤوا الأبناء إلى الصداقات الوهمية المحفوفة بالمخاطر والأفكار الهدامة التي يواجهونها في العالم الافتراضي.

٢. الأمن والأستقرار الأسري، الذي يعد من أهم عوامل نجاح الأسرة في أداء وظائفها المرتبطة بفكرة الضبط؛ ذلك بشعور الفرد بالأمن والاستقرار داخل الأسرة، خاصة فيما يتعلق بالجوانب الوجدانية في حياته، والتي يستمد منها أدواره السياسية والاجتماعية الأخرى التي تسهم في بناء المجتمع وتقدمه.

٣. تعد الأسرة أهم مؤسسة اجتماعية، فهي صورة مصغرة للسلطة؛ الذي من شأنها أن ترسخ فكرة الضبط الاجتماعي وأشكاله الذي يحول بين الفرد والانحراف عن معايير المجتمع وقيمه، بإنصياعه وراء الأفكار المتطرفة. لذا فإن فكرة الضبط والسيطرة تقتضي استخدام الثواب والعقاب في التوجيه المقصود الذي يؤدي بدوره إلى استقرار النظام السياسي والاجتماعي برمتهما.

٤. وظيفة المتابعة والتوجيه والمراقبة، والتي ترتبط جوهريًا مع فكرة الضبط؛ من خلال توجيه استخدامها واستثمارها بشكل سليم وآمن، مما يحقق الأمن الرقمي للأجيال والنهوض بالمجتمع بل بدولنا المستهدفة من الخارج.

٥. سعي الفرد لتحقيق الأهداف والغايات داخل الأسرة، يكرس مبدأ الأدوار والمراكز السياسية والاجتماعية، والمرتبطة في الأساس بفكرة الضبط الاجتماعي.

وفي الأخيرة فإن الأسرة تلعب دورًا فعالًا وحيويًا، بل هي المنطلق الأساس والأول في رسم الضبط وتكريسه لدى جموع أفراد المجتمع في ظل التحديات والاضطرابات التي تواجهها دولنا من جراء الإرهاب الرقمي وتدعياته على أمننا القومي.

**ثانيًا- مفهوم الإرهاب الرقمي:**

نظرًا لعمق ظاهرة الإرهاب الرقمي وحداثته، فقد تواطرت المفاهيم والمصطلحات والدراسات التي تناولت المصطلح بالشرح والتحديد، وسوف تقوم الدراسة بعرض هذا المفهوم على النحو التالي:

**إشكاليات التعريف:**

١- **التعريف اللغوي للإرهاب:**

كلمة الإرهاب مشتقة من الفعل رهب بمعنى خاف، وكلمة الإرهاب هي مصدر الفعل أرهب وأرهبه بمعنى خوفه[٩].

٢- **المفهوم السياسي:**

أ. يعرف **المعجم السياسي** الإرهاب بأنه: "محاولة نشر الذعر والفزع لأغراض سياسية، وهو وسيلة تستخدمها حكومة استبدادية أو دكتاتورية لإجبار وإرغام الشعب على الاستسلام لها"[١٠].

ب. أما **الموسوعة السياسية** تعرفه على أنه: "استخدام العنف غير القانوني، أو التهديد به بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف،

بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات، أو كوسيلة من وسائل الحصول على المعلومات أو مال، وبشكل عام هو استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية"(١١).

**٣- تعريفات الإرهاب الرقمي:**

هناك العديد من التعريفات لمفهوم الإرهاب الرقمي حاول بعض الباحثين التوصل إليه؛ نظرًا لحداثة التعريف، نتناولها فيما يلي:

فُسر " دورثي دينينغ Dorothy Denningg" الإرهاب الرقمي أو الإلكتروني على أنه "اتخاذ الفرد موقفًا متشددًا يتسم بالقطيعة في إستجاباته للمواقف الاجتماعية التي تهمه، والموجودة في بيئته التي يعيش فيها هنا والآن؛ وقد يكون التطرُّف إيجابيًّا في القبول التام، أو سلبيًّا في اتجاه الرفض التام، ويقع حد الاعتدال في منتصف المسافة بينهما"(١٢).

أما عن "وزارة الدفاع الأمريكية" فقد عرفت الإرهاب الرقمي أو السيبراني على أنه "عمل اجرامى يتم الاعداد له باستخدام الحاسبات ووسائل الاتصالات وينتج عنه عنف وتدمير أو بث الخوف تجاه متلقى الخدمات بما يسبب الارتباك وعدم اليقين وذلك بهدف على الحكومة أو السكان لكى تمثل لأجندة سياسية أو اجتماعية أو فكرية معينة"(١٣).

بينما يشير "جيمس لويس James Lewiss" إلى أنه: "استخدام أدوات شبكات الحاسوب في تدمير أو تعطيل البني التحتية الوطنية المهمة مثل: الطاقة والنقل، أو بهدف ترهيب الحكومة والمدنيين"(١٤).

في حين يعرف "أمير فرج" للإرهاب الرقمي بأنه "استخدام نظام المعلوماتية بكافة أشكالها من أجل أغراض التخويف والإرغام لأغراض سياسية"(١٥).

وينظر "حسين الغافري" إلى الإرهاب الرقمي، على أنه "هجمات غير مشروعة، أو تهديدات بهجمات ضد الحاسبات أو الشبكات أو المعلومات المخزنة إلكترونيًا، توجه من أجل الانتقام أو ابتزاز أو إجبار أو التأثير في الحكومات أو الشعوب أو المجتمع الدولي بأسره لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو اجتماعية معينة. وبالتالي فلكي ينعت شخصا ما بأنه إرهابيًا على الإنترنت، وليس فقط مخترقًا، فلا بد وأن تؤدي الهجمات التي يشنها إلى عنف ضد الأشخاص أو الممتلكات، أو على الأقل تحدث أذى كافيًا من أجل نشر الخوف والرعب"(١٦).

بهذا؛ فإن حدود الإرهاب الرقمي غامضة تُصنف باللامحدودية؛ نظرًا لأنها تستخدم تكنولوجيا حديثة ومتجددة، تتطور باستمرار وبشكل متسارع ومتلاحق بين الحين والآخر متجاوزًا حدود المكان والزمان. مما أصبحت منبرًا للجماعات والأفراد لنشر رسائل الكراهية والعنف وللاتصال ببعضهم البعض وبمؤيديهم والمتعاطفين معهم(١٧). فالإرهاب الرقمي ظاهرة اجتماعية مرضية عابرة للقارات تستهدف الأسرة لتخترقها وتستقطب الشباب بها، فهو ظاهرة معقدة تتأثر وتؤثر في غيرها من الظواهر، مرتبط إلى حد كبير بالظروف السياسية والاقتصادية والتاريخية والدينية والاجتماعية التي تتعرض لها الأسرة المصرية بل المجتمع برمته.

**ثالثًا- أسباب ودوافع الإرهاب الرقمي:**

هناك أسباب مختلفة ودوافع خفية ومتباينة حول ظاهرة الإرهاب الرقمي، تتعدد بين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية، والأيديولوجية، نذكر منها ما يلي:

**١- الأسباب والدوافع السياسية:**

أ. غياب التعددية السياسية، وانعدام دور مؤسسات المجتمع المدني.

ب. تهميش دور المواطن وتغييبه عن المشاركة الشعبية الحرة.

ج. تقليص دور القوى السياسية في أداء مهامها.

د. الافتقار لمبدأ المواطنة الحقه.

هـ. غياب العدالة الاجتماعية، والتفاوت في توزيع الثروات.

و. تغيب الحوار الوطني، والافتقار إلى قدر من حرية التعبير.

ز. استخدام الأساليب القمعية في التعامل مع المواطنين.

ح. التبعية السياسية للخارج.

**٢- الأسباب والدوافع الاقتصادية:**

أ. انتشار البطالة.

ب. التفاوت الطبقي الملحوظ.

ج. فشل وعجز الحكومات على تلبية الواجبات الأساسية للمواطن كالعمل والسكن(١٨).

د. نقص مصادر الثروة والسلع والخدمات.

هـ. انتشار الفقر وازدياد الديون.

و. ارتفاع الأسعار وعدم تحسن دخل الفرد.

ز. انتشار الفساد في بعض مؤسسات الدولة.

**٣- الأسباب والدوافع الاجتماعية:**

أ. غياب العدالة الاجتماعية.

ب. التفكك الأسري وغياب التربية الحسنة، والذي يؤدي إلى الانحراف نحو الجريمة والأفكار الإرهابية المتطرفة وانتشار الأمراض النفسية.

middle-east2017@hotmail.com M.E.R.C ISSN 2536-9

ج. الافتقار إلى لغة الحوار داخل الأسرة بل بين أفراد المجتمع وكافة أطيافه.

د. إزدياد العشوائيات والتي تضم نسبة مرتفعة من المتطرفين.

**٤- الأسباب والدوافع التكنولوجية[١٩]:**

أ. ضعف بنية الشبكات المعلوماتية وعدم خصوصيتها وقابليتها للاختراق، مما يمكن المنظمات الإرهابية من التسلل إلى البنية التحتية وتخريبها، ذلك نتيجة لاتسام الشبكات المعلوماتية بالانفتاح وغياب القيود والحواجز الأمنية واحتوائها على ثغرات معلوماتية بهدف التوسع وتسهيل الدخول.

ب. غياب الحدود الجغرافية وتدني مستوى المخاطرة، مما أصبح الإرهاب الرقمي والجريمة الإلكترونية عابرة للحدود الجغرافية من واقع العالم الافتراضي والثورة المعلوماتية الحديثة، مما تشكل خطرًا يمس أمن الدولة.

ج. غياب الهوية الرقمية، ذلك بشن هجومات إلكترونية بهوية وشخصية غير موجودة بالأساس بدون مخاطرة.

د. سهولة الاستخدام وقلة التكلفة، فعند القيام بالهجوم الإلكتروني لابد من توفر حاسوب متطور متصل بشبكة معلوماتية متطورة، مما لا يكلف جهدًا ولا يستغرق وقتًا.

هـ. صعوبة اكتشاف وإثبات الجريمة المعلوماتية والإرهاب الإلكتروني.

و. عدم توافر الإطار التنظيمي والقانوني حول الجرائم المعلوماتية والإرهاب الإلكتروني، وغياب جهة السيطرة والرقابة على الشبكات المعلوماتية.

**٥- الأسباب والدوافع الدينية والأيديولوجية:**

أ. الفهم الخاطئ للمبادئ السماوية ولغاياتها ومقاصدها.

ب. التشدد والغلو في الدين ونشر الأفكار المتعصبة والمتطرفة.

ج. التعصب لمبدأ فكري أو أيديولوجي، قد يدفع إلى اللجوء لاستعمال العنف والتطرف وممارسة الإرهاب وفرض مبادئهم وأفكارهم المتطرفة على المجتمع.

د. تراجع علماء المسلمين والدعاة المؤهلين عن الساحة، وظهور البعض منهم بصورة ساخرة، أتاح الفرصة لأدعياء الدعوة غير المتخصصين بدس أفكارهم ومعلوماتهم السطحية داخل الأسرة مستهدفين فئة الشباب.

هـ. نقص الوعي الديني، نظرًا لغياب دور العلماء وانشغالهم، وتقصير بعض أهل العلم في القيام بواجب النصح والإرشاد والتوجيه للمجتمع(٢٠).

و. تعدد وتنوع التيارات المختلفة التي نتج عنها الانقسامات الفكرية والأيديولوجية المتباينة.

ز. الإرهاب الرقمي وأفكاره المتطرفة، هو أمر بالغ الخطورة في أي مجال من المجالات خاصة المجالات الفكرية والأيديولوجية.

من خلال هذه الأسباب والدوافع، أصبح الإرهاب الرقمي القوة الجديدة والخيار الأسهل والأرض الخصبة المثلى للمنظمات والجماعات الإرهابية المتطرفة، في التمدد داخل الأسرة واستهداف الشباب، وتجنيدهم والتأثير فيهم وتغذية الشعور داخلهم بعدم الانتماء والكفر بالوطن.

## المبحث الثاني

## مدى تأثير ظاهرة الإرهاب الرقمي على الأسرة والدولة المصرية

يعتبر الإرهاب الرقمي ظاهرة تهدد الأسرة المصرية واستقرار وأمن الدول؛ ويرجع ذلك نتيجة لاعتماد الأسرة المصرية بشكل متزايد على الوسائل الرقمية الحديثة، لما تستخدمه الدولة من التكنولوجيا المتطورة في كافة مناحي الحياة من بنيته التحتية وتطوير مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية وجعلها إلكترونية، الأمر الذي عزز من قدرات الجماعات الإرهابية على التمدد والانتشار بسهولة وبأكثر فعالية، في اختراق الأسرة المصرية واستقطاب الفئة الأكثر تعرضًا للتقليد والمحاكاة من فئة الشباب الذين يعدون عصب المجتمع وثروته، هذا بجانب اختراق مواقع الدولة وإعاقتها أو تدميرها، ونشر الرعب والتهديد داخل المجتمع المصري لتحقيق أهدافها، باستخدام الشبكة الرقمية للاتصال والتجنيد والتلقين والترويج وكسب أكبر عدد ممكن من المتعاطفين معهم ومع أفكارهم التطرفية.

وعليه سنحاول في هذا المبحث على أهم آثار الإرهاب الرقمي وانعكاساته على الأسرة وعلى أمن الدولة المصرية من كافة الجوانب الاجتماعية والأسرية، والسياسية والأمنية، والاقتصادية:

### أولًا- الآثار الاجتماعية والأسرية:

١. يلعب الإرهاب الرقمي على وتر الفطرة والنزعة الدينية التي يمتاز بها الغالبية العظمى من الشعب عن المصري؛ فيتغلغل إلى نفوس فئة الشباب داخل الأسرة المصرية، مما تتمزق الأسرة الواحدة وتتفكك؛ بسبب الأفكار والمعتقدات الإرهابية المغايرة.

٢. أيضا من آثار الإرهاب الرقمي، تعرض الأسرة المصرية إلى مواقف وظروف غير طبيعية في مسار حياتها، مما يدفعها إلى إدخال قيم جديدة تتلاءم مع الظروف الجديدة التي تمر به والتي تعرف "بقيم الأزمة"، لما له القدرة على جعل الأسرة تفقد استقرارها وأمنها، مما يولد لديها شعورًا جديدًا يظهر في انطوائها وانعزلها، يفرض عليها وضع حدود ضيقة للتعامل مع الآخرين(٢١).

٣. اختراق خصوصية المواطن والأسرة المصرية من قبل الدولة؛ بسبب القوانين الصارمة التي صدرتها لمكافحة الإرهاب.

٤. نبذ أسر العناصر الإرهابية من المجتمع، نظرًا لتأثير ذويهم عليهم الذين تأثروا بالأفكار الإرهابية المتطرفة وسلكوا الطريق المنحرف.

٥. تبني قيم وأفكار جديدة تدعوا إلى التعصب والتطرف من قبل الشباب، وتقاطع كل ما اكتسبه من قيم ومبادئ عليا توارثها، نابعة من تنشئته وثقافته الراسخة من بيئة المجتمع المصري الأصيل.

٦. التسبب في انتشار الأمراض النفسية كحالات الانفصام في الشخصية وغيرها من الحالات الأخرى، التي تجعل الفرد يلجأ إلى الانتحار أو الإدمان، للهروب من الواقع المؤلم الذي يعيشه والخوف من المستقبل وضبابيته.

٧. استقطاب الشباب الذين يعانون من مشاكل أسرية، واحتوائهم وتهيئتهم وإعدادهم من خلال مناهج تربوية ذات طبيعة خاصة ومختلفة، تغرس فيهم عقوق الوطن وعقوق الوالدين.

٨. التأثير على الحياة الطبيعية للأسرة المصرية سواء من ناحية رفاهيتهم وثقافتهم وإثارة الذعر بينهم، من خلال رسائلهم والفيديوهات الدموية التي يعرضونها عن الرهائن أثناء إعدامهم؛ لشن حملاتهم النفسية ضد الدولة.

من هنا يتضح لنا كيف تحولت الأسرة من ذلك النسق الاجتماعي المسؤول عن تربية الأبناء والمؤثرة على نموهم السوي لتخلق منهم صالحين يساهمون في خطط التنمية لبلدهم، ويعيشون في أمن واستقرار بدون اضطرابات أو عقد، تحولت إلى أسرة لا تحمل إلا اسمها في ظل ظروف الأزمة الراهنة من جراء الإرهاب الرقمي، مما فشلت في أداء دورها ووظائفها نظرًا لظروف اللأمن واللااستقرار التي تتعايشها بسبب موجة الإرهاب هذه، فانعكس بالسلب على الحياة المجتمعية برمتها.

وما يمكن الإشارة إليه هنا، أن التفكك الأسري والاجتماعي واللاستقرار كان له الدور الكبير والمساعد في الانحراف نحو تبني الأفكار الإرهابية المتطرفة؛ تعبيرًا عن التمرد على الدولة والمجتمع، لا سيما ما ارتبط بالتفكك الأسري والمجتمعي بالنبذ والتهميش والعزلة.

**ثانيًا- الآثار السياسية والأمنية:**

١. إن للإرهاب الرقمي انعكاسات وآثار سياسية مباشرة على سياسات ونظم وقوانين مختلف دول العالم ومن بينها مصر، خاصة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، حيث اضطرت مصر لصياغة قوانين جديدة لمكافحة الإرهاب وعودة الدولة البوليسية، تكاد تكون لها تأثير ملحوظ على الحريات العامة، وتعطيل عجلة التنمية السياسية والديمقراطية في البلاد.

٢. الخوف من انخراط المواطن المصري خاصة بعد ثورات التغيير العربي، التي منها الثورتان المصريتان ٢٥ يناير/ كانون الثاني عام ٢٠١١ و ٣٠ يونيو/ حزيران عام ٢٠١٣م، وبروز المنظمات والجماعات الدينية المتطرفة مثل جماعة الأخوان المسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)؛ الخوف من الانخراط في منظمات مجتمعية أو أحزاب سياسية قد يتبين فيما بعد من

حقيقة مصدرها أنها مدعومة من الخارج لإلحاق الضرر بالبلاد، وبالتالي ستصبح ملاحقة من قبل الحكومة المصرية.

٣. تأليب الجماهير ضد حكوماتهم وتحريضهم على القيام بالمظاهرات والاشتراك في العمليات التخريبية، أو التغاضي عن الإرهابيين بعدم التبليغ ضدهم، مما نجم عن ذلك إضعاف الولاء والانتماء للوطن، وإغراق المجتمع والدولة بالخلافات السياسية، وبؤر الصراع واستنزاف الطاقات(٢٢).

٤. تزايد جرائم الاعتداء على بيانات الحكومة الإلكترونية، ذلك من خلال الدخول غير المشروع لمواقع الحكومة الإلكترونية والتعدي على البيانات الشخصية، وانتهاك سرية وخصوصية البيانات، والاعتداء على التوقيع الإلكتروني والاعتداء على البيانات المشفرة(٢٣).

٥. تهديد الأمن القومي المصري بقرصنة Hackers واستهداف المواقع والمراكز الحساسة بالدولة، والقيام بسلسلة تفجيرات لمواقع وطنية واغتيالات لشخصيات سياسية وفكرية وقضائية وأمنية ودينية بارزة.

٦. ومن الناحية الأمنية كذلك، تعمل الجماعات الإرهابية على التسلل الإلكتروني إلى الأنظمة الأمنية للدولة وشلها لصالحها، وفك الشفرات السرية للتحكم بتشغيل منصات إطلاق الصواريخ الإستراتيجية، والأسلحة الفتاكة، وتعطيل مراكز القيادة والسيطرة العسكرية ووسائل الاتصال للجيش بهدف عزلها عن قواتها، والنفاذ إلى النظم العسكرية واستخدامها لتوجيه الجنود إلى نقطة غير آمنة قبل قصفها أو تفجيرها(٢٤).

من هنا يتضح لنا مدى ربط الآثار الأمنية للإرهاب الرقمي بالآثار السياسية فهما وجهان لعملة واحدة؛ حيث إن آثار الإرهاب الرقمي لا تقتصر فقط على الدمار

والقتال والتفجيرات، بل تتعدى ذلك إلى أحداث وتداعيات سياسية خطيرة، تهدد الأمن القومي للدولة المصرية وتعرقل تنميتها وكيانها السياسي والأمني والاجتماعي. فمن واقع ما أشارت إليه الدراسة من أبرز الآثار والتداعيات السياسية والأمنية للإرهاب الرقمي، أتضح لنا أن الدولة المصرية مستهدفة سياسيًا، ويعد ذلك من أكثر وأخطر الآثار والتداعيات تضررًا من العمليات الإرهابية التي تستخدم من أجل الضغط على الحكومة المصرية لتغيير سياستها وتبني سياسات معينة قد تضر بمصلحة البلاد، أو التراجع عن قرار سياسي أو غيره من القرارات التي تمس الأمن القومي المصري، بالإضافة إلى ما قد ينتج عن ذلك من فقد الإنتماء والثقة من قبل الشباب للسلطة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى "فوضى خلاقة" والإطاحة بالسلطة والنظام الشرعي في البلاد؛ لتحقيق الرؤية والأهداف الخارجية للفاعليين الدوليين الذين يستهدفون بلادنا، سواء كانوا دول أو قوى خارجية أخرى. الأمر الذي يتطلب قوة وإرادة سياسية من مؤسسات الدولة، والمتمثلة في مؤسسات القوة الصلبة "المؤسسة العسكرية" ومؤسسات القوة الناعمة، فغياب التوازن السياسي بين القوة الناعمة والقوة الصلبة يعوق الدولة المصرية في استخدام وظائفها في مواجهة الإرهاب ارقمي والآثار الناتجة عنه. لذا فالأمر هنا لا يقتصر فقط على النخب والإرادة السياسية، وإنما الأسرة المصرية أيضًا لمواجهة هذه التداعيات والاثار التي تهدد الأمن القومي المصري.

**ثالثًا- الآثار الاقتصادية**:

١. تبرز آثار الإرهاب الرقمي السلبية على الاقتصاد والتنمية في مجتمعنا، بضياع الأموال والجهود الكبيرة التي تخصص لمكافحة الإرهاب، ومعالجة وإصلاح الآثار والأضرار التي يسببها وكان حريًّا بها أن تصرف في مجالات التنمية المختلفة(٢٥).

٢. إحداث خلل واسع في نظم الشبكات التي تتحكم بسريان أنشطة المصارف وأسواق المال العالمية، ونشر الفوضى في الصفقات التجارية الدولية، إضافة

إلى ذلك يمكن إحداث توقف جزئي أو كلي في منظومات التجارة والأعمال، بحيث تتعطل الأنشطة الاقتصادية وتتوقف عن العمل(٢٦).

٣. اتلاف المنشآت والممتلكات، وزعزعة ثقة المستثمرين من خلال تعطل أو توقف أو هروب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتأثر المحلات أو المؤسسات من الإجراءات الأمنية، وضعف القوة الشرائية للسوق والنمو الاقتصادي، والتدخل في الشؤون الداخلية باسم الاقتصاد والتنمية(٢٧) ، مثالًا على ذلك تفجير أنابيب الغاز المصرية لإلحاق الضرر بالاقتصاد المصري وتدميره.

٤. ركود الحركة السياحية في البلاد بل توقفها، والتي ينتج عنها تزايد حدة البطالة وفقد الموارد الاقتصادية للدولة، مما تنعكس سلبيًّا على الاقتصاد والدخل القومي المصري.

٥. سرقة المعلومات المالية والأموال، واختراق الحسابات المصرفية وتحويل مبالغ مالية من حسابات العملاء إلى حسابات المخترقين وجريمة الإتلاف المعلوماتي لتنفيذ بها عملياتهم الإرهابية(٢٨).

٦. استهداف الإرهاب الرقمي من خلال الشبكة المعلوماتية؛ البنية التحتية للاقتصاد المصري وإلحاق الضرر بها، لإضعاف الثقة في النظام الاقتصادي للبلاد وتدميره.

مجمل القول هنا، يتضح لنا أن الآثار الاقتصادية للإرهاب الرقمي تختلف من دولة إلى دولة ومن حالة إلى حالة أخرى ومن اقتصاد إلى اقتصاد أخر، نظرًا لأنها تعتمد على عوامل عدة مثل: حجم وتكرار العمليات الإرهابية المنفذة وقوة اقتصاد الدولة وأوضاعها السياسية والاقتصادية ومدى التعامل والاستجابة المؤسسية سواء كانت على المستوى السياسي أو الاقتصادي، ومدى الجاهزية المسبقة للتعامل مع هذه العمليات.

لذا فإن ظاهرة الإرهاب الرقمي تعد من أكثر الظواهر الإرهابية خطورة في عرقلة جهود التنمية الاقتصادية للدولة المصرية؛ حيث تنصب جهود الدولة على المجال الأمني وزيادة الانفاق عليه من أجل محاربة الإرهاب الرقمي وتتبعهم واستباق تحركاتهم ومخططاتهم الإرهابية والقضاء عليهم، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الدول عن خططها التنموية والتركيز على وظيفتها العسكرية والأمنية فقط؛ مما يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد المصري والدخل القومي للفرد وكفاءته الإنتاجية وبالتالي تراجع مستواه التعليمي والثقافي وتزايد البطالة والتضخم وارتفاع الأسعار.

وعلى ضوء هذه التداعيات والآثار التي تركها الإرهاب الرقمي على الأصعدة الاجتماعية والأسرية، والسياسية والأمنية، والاقتصادية أيًا كان اختلاف درجاتها، فالمضمون والهدف واحد وهو اختراق الأسرة المصرية وتفكيك المجتمع بأكمله، ومنها تفتيت وتمزيق أواصر الدولة المصرية وأمنها القومي، فالإرهاب الرقمي يعّد واحد من أخطر التهديدات الأمنية الجديدة، حيث باتت التنظيمات الإرهابية تستغل الفضاء الرقمي كساحة للاستقطاب والصراع في الوقت ذاته، الأمر الذي يتطلب البحث في طبيعة وواقع هذه التهديدات الناتجة من جرائها، ثم السياسات التي ترسمها الدولة للتصدي لها سواء كانت قانونية أو أمنية أو سياسية، بحيث أن التطور التكنولوجي ذاته الذي أصبح في عصرنا هذا له دور استراتيجي حيوي بالغ الأهمية؛ فلا يمكن أن نخطو نحو الطريق السليم في التنمية وخدمة الإنسانية، دون وجود إطار قانوني وإجراءات سياسية وأمنية صارمة للحفاظ على أمن الفضاء الرقمي والسيبراني بل الأمن القومي للدولة المصرية. ولعالج ومكافحة هذه الظاهرة والحد منها يتطلب من الدولة المصرية بكافة مؤسساتها وضع استراتيجية شمولية تكاملية، وهذا ما سيتم التطرق له في المبحث اللاحق من هذه الدراسة.

## المبحث الثالث

## دور مؤسسات الدولة في الحد من ظاهرة الإرهاب الرقمي

في هذا المبحث سنتناول الدور الذي يستوجب على الدولة المصرية بكافة مؤسساتها وأطيافها في الحد من ظاهرة الإرهاب الرقمي؛ عليه تم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مقترحات دراسية، بحيث تمكن الدولة المصرية برسم سياسة عامة لمواجهة هذه الظاهرة والوقاية والحد منها، وذلك على النحو الآتي:

**أولًا- تنقية المواقع الإلكترونية وحجب المواقع الضارة:**

مع الإدراك التام بأهمية وفوائد تقنية المعلومات الجمة في ظل هذا العصر، إلا أن هناك مخاطر كامنة تتغلغل داخل الأسرة المصرية من جراء هذه التقنية، تتطلب من المجتمع والدولة المصرية بكافة مؤسساتها التصدي لهذه المخاطر؛ بفرض قوانين صارمة تجاه مواقع الإنترنت الضارة والهدامة التي تدعو إلى الإرهاب والفتن والاعتداء على الدولة المصرية والمجتمع المصري. حيث سعت الدولة المصرية إلى حجب المواقع الضارة، فقد أقر مجلس النواب المصري في مادته الـ٧ بمشروع قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات من العام ٢٠١٨م؛ منح "سلطة التحقيق الخاصة" حق الأمر بحجب موقع أو عدة مواقع أو روابط أو محتوى محل البث، كلما أمكن تحقيق ذلك فنيًّا، متى قامت أدلة على قيام موقع يبث داخل الدولة أو خارجها، بوضع أى عبارات أو أرقام أو صور أو أفلام أو أية مواد دعائية، أو ما فى حكمها، مما يُعد جريمة من الجرائم المنصوص عليها بالقانون، وتشكل تهديدا للأمن القومى، أو تعرض أمن البلاد أو اقتصادها القومى للخطر[٢٩].

من ثم نرى هنا، أنه بالرغم من أن سياسية حجب المواقع الإلكترونية التي تعّد من أبرز السياسات المتبعة لدى العديد من الدول والنظم السياسية سواء أكانت ذو طابع سياسي أو إرهابي، إلا أن عملية الحجب هذه قد تحمل في بعض الأحيان معالجة إقصائية في تحديد ما إذا كان طبيعة المحتوى الإلكتروني يدخل في إطار التحريض للأفكار الإرهابية الهدامة أو أنه يعبر عن وجهات نظر سياسية معارضة في إطار الحرية والتعبير عن الرأي. من ناحية أخرى من الممكن أن تؤثر عملية الحجب هذه على العمل البحثي والمعرفي والإعلامي والصحفي، ذلك بإنقطاع مواقع وقنوات بحثية ومعرفية كانت حتى مهمة للأجهزة الأمنية في تتبع ومعرفة توجهات القائمين، كذلك تشمل أيضًا رجال الأعمال والمستثمرين في الاقتصاد القومي المصري، والتي تدفعهم إلى هروب رؤوس الأموال والاستثمار في الخارج. هذا بجانب أن هناك انتشار برمجيات كسر الحجب، مما يسهل لمروجي ومستخدمي هذه القنوات الإرهابية بإعادة نشر المحتوى عبر هواتفهم المحمولة بتخزينها في هذه الهواتف وإعادة بثها مرة أخرى عبر مواقع التواصل الاجتماعي والمنتديات وتطبيقات الهواتف الذكية وقنوات اليوتيوب، الأمر الذي يحد من تأثير عملية الحجب الرقمي والسيبراني على منع نشر المحتوى.

**ثانيًا- الحفاظ على أمن وسلامة المعلومات:**

إن الحفاظ على أمن وسلامة المعلومات والبيانات تتطلب من أفراد ومؤسسات الدولة السعي قدر الإمكان في المحافظة عليها حتى لا يصل إليها أشخاص غير مصرح لهم، وذلك باتباع مجموعة من الإجراءات التي تضمن سلامة هذه المعلومات منها ما يأتي(٣٠):

١. عدم إلقاء مخرجات الحاسب الآلي، أو شريط تحبير الطابعة؛ لأن مثل هذه المخرجات قد تحتوي على معلومات مهمة تصل إلى أشخاص غير مصرح

لهم الاطلاع عليها، لذا يجب تمزيق المخرجات بواسطة آلات خاصة قبل إلقائها.

٢. استخدام كلمات السر للدخول إلى الحاسب الآلي، وتغييرها كل فترة بحيث تعتمد طول الفترة على أهمية البيانات بالنسبة للمنظمة، كما إن بعض أنظمة التشغيل لا تسمح باستخدام كلمة السر نفسها مرة أخرى، وتجبرك على تغييرها بعد فترة محددة من قبل المشرف على نظام التشغيل.

٣. عمل طرق تحكم داخل النظام تساعد على منع محاولات الدخول غير النظامية مثال ذلك، عمل ملف يتم فيه تسجيل جميع الأشخاص الذين وصلوا أو حاولوا الوصول إلى أي جزء من البيانات يحوي رقم المستخدم، ووقت المحاولة وتاريخها ونوع العملية التي قام بها وغير ذلك من المعلومات المهمة.

٤. توظيف أشخاص تكون مهمتهم المتابعة المستمرة لمخرجات برامج الحاسب الآلي للتأكد من أنها تعمل بشكل صحيح، وخاصة البرامج المالية التي غالبًا ما يكون التلاعب بها من قبل المبرمجين أو المستخدمين، وذلك عن طريق أخذ عينات عشوائية لمخرجات البرنامج في فترات مختلفة، كما يقومون بفحص ملف المتابعة للتعرف على الأشخاص الذين وصلوا إلى البيانات، أو حاولوا الوصول إليها.

٥. تشفير البيانات المهمة المنقولة عبر وسائل الاتصالات كالأقمار الصناعية أو عبر الألياف البصرية، بحيث يتم تشفير البيانات، ثم إعادتها إلى وضعها السابق عند وصولها إلى الطرف المستقبل، ويتم اللجوء إلى تشفير البيانات والمعلومات إذا كانت مهمة؛ لأن عملية التشفير مكلفة.

٦. عمل نسخ احتياطية من البيانات تخزن خارج مبنى المنظمة.

٧. استخدام وسائل حديثة تضمن دخول الأشخاص المصرح لهم فقط إلى أقسام مركز الحاسب الآلي كاستخدام أجهزة التعرف على بصمة العين أو اليد، أو الصوت.

**ثالثًا- الجهود التشريعية لمكافحة الإرهاب والجرائم الرقمية:**

إن المتتبع للجهود والتشريعات العربية يجد إنها لم تدرج الإرهاب الرقمي كجريمة مستقلة قائمة بذاتها، حيث وسعت جهودها في نطاق الإرهاب بشكل عام ليشمل الإرهاب الرقمي كجزء من الإرهاب. لكن الدولة المصرية قد جرمت الإرهاب الرقمي بصورة خاصة واتخذت تدابير عدة لمواجهة هذا النوع من الإرهاب، أهمها التشريعات التي وضعها المشرع المصري لمكافحة ظاهرة الإرهاب والجرائم الرقمية، وهي كالتالي[٣١]:

١. وضع المشرع تنظيمًا خاصًا لمواجهة الإرهاب بموجب القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠م لإنشاء محاكم أمن دولة الذي عدل بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣م، وكان يسمح قبل إلغائه بإطالة مدة القبض على المتهم بالإرهاب بواسطة مأمور الضبط القضائي.

٢. صدر القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٣م بشأن مكافحة غسيل الأموال، بغية العمل على تجفيف منابع الإرهاب ومنها تمويل جماعاته الإرهابية.

٣. اضطرت مصر إعلان حالة الطوارئ لمواجهة الإرهاب واستخدام قانون الطوارئ كأداة إجرائية لهذه المواجهة.

٤. أصدر رئيس مجلس الوزراء آنذاك القرار رقم ٤٧٧ لسنة ٢٠٠٦م لتشكيل لجنة إعداد مشروع قانون مكافحة الإرهاب. وقد عكفت اللجنة على دراسة التشريعات المقارنة في مجال مكافحة الإرهاب وقارنت هذه التشريعات بالتشريعات والأنظمة القانونية السارية في مصر بهدف وضع تعريف محدد للجريمة الإرهابية، كما

استعانت بالقانون النموذجي الذي أعدته الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب إضافة إلى دراستها كافة المواثيق الدولية ذات الصلة.

٥. جاءت المادة ١٧٩ من الدستور التي تمت الموافقة عليها ضمن الـ ٣٤ مادة شملها استفتاء مارس ٢٠٠٧م، فوضعت أساسًا لمكافحة الإرهاب؛ إذ نصت على أن تعمل الدولة على حماية الأمن والنظام العام في مواجهة أخطار الإرهاب.

**وعن التشريعات التي وضُعت في الجرائم الرقمية والاتصالات**[٣٢]:

١. قانون تنظيم الاتصالات رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣، الذي نظم بعض جرائم الإنترنت.

٢. قانون التوقيع الإلكتروني رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤، الذي جاء لينظم بعض صور الجرائم الإلكترونية.

٣. قانون حماية الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢، والذي قرر في بعض مواده حماية السرقات الأدبية عبر شبكة الإنترنت.

٤. قانون حماية حقوق الطفل المعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ في المادة ١١٦ مكررًا، منه الاستغلال الجنسي للأطفال عبر شبكة الإنترنت.

٥. هذا بجانب القوانين المتناثرة في قوانين مختلفة تتحدث عن بعض العقوبات المرتبطة ببعض الجرائم الإلكترونية منها قانون الأحوال المدنية المصري رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ والذي نظم في عدد من مواده تجريم تعديل بيانات الأحوال الشخصية للمواطنين المسجلة على الحاسب الآلي أو الوسائط الإلكترونية الموجودة بمصلحة الأحوال المدنية التابعة لوزارة الداخلية بالتزوير أو الإتلاف أو الاطلاع عليها دون وجه حق.

٦. هذا بجانب مشروع قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الذي أقره مجلس النواب المصري في العام ٢٠١٨م؛ الذي يهدف إلى تحقيق التوازن بين مكافحة الاستخدام غير المشروع للحاسبات وشبكات المعلومات، وحماية البيانات والمعلومات الحكومية والأنظمة والشبكات المعلوماتية الخاصة بالدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة من الاعتراض أو الأأصابها

٧. ختراق أو العبث بها أو إتلافها أو تعطيلها بأى صورة، والحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة التى كفلها الدستور للمراسلات الإلكترونية، وعدم إفشائها أو التنصت عليها إلا بأمر قضائى مُسبّب، بالإضافة لضبط الأحكام الخاصة بجمع الأدلة الإلكترونية، وكذلك حجب مواقع وروابط الإنترنت الضارة والهدامة التي تدعو إلى الإرهاب والفتن والإخلال بالأمن القومي المصري(٣٣).

٨. وبالإضافة إلى تلك التشريعات، جاءت أيضا المادة ٢٩ من قانون مكافحة الإرهاب رقم ٩٤ لعام ٢٠١٥م؛ بتجريم الترويج لجرائم الإرهاب الرقمي باستخدام الإنترنت، حيث رصدت أجهزة الأمن مخاطر جمة من إساءة استخدام التنظيمات الإرهابية للشبكة الرقمية(٣٤).

وعن هذه المادة أصدرت فيها الدولة المصرية؛ العقوبة بالسجن المشدد لكلٍ من أنشىء أو استخدم موقعا على شبكات الاتصالات أو شبكة المعلومات الدولية أو غيرها بغرض الترويج للأفكار أو المعتقدات الداعية إلى ارتكاب أعمال إرهابية أو لبث ما يهدف إلى تضليل السلطات الأمنية أو التأثير على سير العدالة في شأن أي جريمة إرهابية أو لتبادل الرسائل وإصدار التكليفات بين الجماعات الإرهابية أو المنتمين إليها أو المعلومات المتعلقة بأعمال أو تحركات الإرهابيين أو الجماعات الإرهابية في الداخل والخارج. كذلك أيضًا العقوبة بالسجن المشدد لكل من دخل بغير حق أو بطريقة غير مشروعة موقعا إلكترونيا تابعا لأية جهة حكومية بقصد الحصول

على البيانات أو المعلومات الموجودة عليها أو الاطلاع عليها أو تغييرها أو محوها أو إتلافها أو تزوير محتواها الموجود بها وذلك كله بغرض ارتكاب جريمة من الجرائم الإرهابية[٣٥]. بالنظر لهذه المادة من قانون الإرهاب نرى وجود عبارات فضفاضة تستخدمها على سبيل المثال عبارة "تضليل السلطات الأمنية أو التأثير على سير العدالة، هذا بجانب عدم تحديد المشرع المصري لكيفية تقديره ما إذا كانت الأفكار والمعتقدات داعية لارتكاب أعمال إرهابية من عدمه بذلك يطلق يد السلطة التنفيذية في تقديرها لذلك من دون ضابط لها.

أما عن العقوبة بالسجن المشدد لكل من دخل بغير حق أو بطريقة غير مشروعة موقعا إلكترونيا تابعا لأية جهة حكومية، نرى أن صياغة هذه المادة متعارضة مع مفهوم العمل الإرهابي، حسب نص هذا المشروع المقترح الذي أشترط في قانون الإرهاب في مادته الثانية أن العمل الإرهابي هو كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع، في حين أن في هذه المادة وسع مفهوم العمل الإرهابي ليشمل الدخول للمواقع الإلكترونية للجهات الحكومية، وهو ما يعطي للسلطة التنفيذية تقدير ما إذا كان الدخول لهذه المواقع بحق أو بغير حق.

ISSN 2536-9504

**الخاتمة:**

بعد الدراسة والتحليل والاستقصاء توصلت الدراسة إلى مجموعة متباينة من النتائج والتوصيات يمكن بلورتها على النحو الآتي:

**أولًا- النتائج:**

١. أظهرت نتائج الدراسة أن إشكالية مصطلح الإرهاب الرقمي تتمحور حول عدد من الأبعاد المنهجية والنظرية، وذلك يعود إلى عدم وجود مصطلح محدد وواضح للإرهاب الرقمي من قبل الباحثين والدارسين بالإجماع، وهذا يرجع إلى غياب التأصيل النظري لهذا المصطلح. وأظهرت النتائج أن مفهوم الإرهاب الرقمي يتصل اتصالًا وثيقًا بالجريمة السياسية والعنف والإرهاب السياسي.

٢. كذلك أظهرت نتائج الدراسة وجود اتجاهات علمية متباينة لتفسير منهجية نشر الإرهاب الرقمي وتمدده داخل الأسرة المصرية من منظور سياسي، والاتجاهات الأخرى من المنظور السوسيولوجي. وقد بنيت نتائج الدراسة من خلال تحليل مفهوم الأسرة، ذلك المتغير الذي يشكل نواة المجتمع المصري وصورته؛ إن التفكك الأسري واللامساواة والاضطراب الاجتماعي والسياسي، يمثل استجابة للأفكار الإرهابية المتطرفة والهدامة التي لها أهدافها وغاياتها السياسية وأجندتها الخارجية المعروفة. فإن صلحت الأسرة صلح المجتمع بأكمله، وإن أصابها خللًا أو اضطرابًا، سينعكس بذلك على المجتمع والكيان السياسي المصري.

٣. أوضحت نتائج الدراسة تعدد وتنوع أسباب ودوافع الإرهاب الرقمي، وأنها هي عينها أسباب ودوافع ظاهرة الإرهاب بشكل عام، والمتمثلة في الأسباب والدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والدينية

والأيديولوجية، حيث إن الإرهاب الرقمي يعد نوعًا من أنواع الإرهاب وأشكاله. بالتالي أشارت النتائج أن هذه الأسباب والدوافع مع التحولات العالمية والتطورات التكنولوجية الهائلة أدت إلى تشكيلات أسرية مجتمعية غير متكافئة من الأسر الفقيرة والغنية أو الأسر المهمشة والغير مهمشة، لعل ذلك يشكل ردة فعل لدى الأسر الفقيرة أو المهمشة تؤدي إلى بروز الإرهاب الرقمي في الأسرة والدولة المصرية.

كما أوضحت نتائج الدراسة أن اعتماد الدولة على شبكات المعلومات والاتصالات والوسائل التكنولوجية والرقمية الحديثة؛ سيكون عاملًا مساعدًا وفاعلًا في فتح المجال أمام هذا النمط المتجدد من الإرهاب المعاصر، الأمر الذي يجعل من ظاهرة الإرهاب الرقمي موضوعًا مناسبًا وأرضًا خصبة وسلاحًا سهلًا للجماعات والتنظيمات الإرهابية المتطرفة في تدمير الأسرة والمجتمع المصري.

٤. استنتجت الدراسة هنا العلاقة الارتباطية الطردية بين متغيرين متمثلين في المتغير الأول الأسرة، والمتغير الثاني الإرهاب الرقمي ومدى الآثار والانعكاسات السلبية التي يثيرها هذا النوع من الإرهاب على نسق الأسرة والمجتمع والكيان المصري بأكمله من كافة الجوانب الاجتماعية والأسرية، والسياسية والأمنية، والاقتصادية.

٥. فيما يتعلق بدور مؤسسات الدولة المصرية في الحد من ظاهرة الإرهاب الرقمي توصلت الدراسة إلى أن الإرهاب الرقمي أصبح يشكل هاجسًا مخيفًا ليس للدولة المصرية فحسب؛ بل لكافة مؤسستها وأجهزتها الأمنية، التي تحتاج إلى الكثير من الجهود لتطوير قدراتها في الحفاظ على أمن وسلامة المعلومات والبيانات، والتعامل مع جرائم الإرهاب الرقمي والوقاية منها، وتطوير إجراءات الكشف المبكر عن هذه الجرائم، خاصة في مسرح الحدث،

والتعاون مع أجهزة الدول الأخرى في التصدي لهذه الجرائم واتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة للحماية والوقاية منها.

٦. على الرغم مما كشفت عنه الدراسة حول جهود الدولة المصرية المضنية، في التشريعات التي وضعها المشرع المصري لمكافحة ظاهرة الإرهاب الرقمي وتجريمه ومحاصرته وملاحقته، التي من أبرزها حجب المواقع الضارة والهدامة التي تدعو إلى تعلم الإرهاب، كذلك ما أوضحته الدراسة عن الجهود والتشريعات العربية التي لم تدرج الإرهاب الرقمي إلى الآن كجريمة مستقلة قائمة بذاتها، حيث وسعت جهودها في نطاق الإرهاب بشكل عام ليشمل الإرهاب الرقمي كجزء من الإرهاب. بالرغم من ذلك إلا إن الجهود المصرية المبذولة لدراسة وتنظيم ومتابعة أحكام وقوانين وأنظمة تطبيق هذه التشريعات وضبط التعاملات الإلكترونية؛ لازالت في مراحلها الأولية، حيث لا توجد بصورة معلنة ومنظمة أقسام أمنية ومحاكم مختصة لهذا النوع من القضايا، كما لا توجد مواد ومنتجات إعلامية توعوية هادفة وموجهة لمختلف شرائح المجتمع والأسرة لمصرية في هذا الخصوص.

**ثانيًا- التوصيات:**

١. وضع تعريف جامع شامل ومحدد لمصطلح الإرهاب الرقمي تتبناه كافة المجتمعات والأنظمة السياسية.

٢. يجب أن يتجه الواقع التربوي داخل المدرسة والأسرة المصرية إلى تعليم الأبناء قيم الحوار المبني على التحليل والاستنباط والنقاش، والنقد الخلاق والتعبير عن رأيهم بحرية، واحترام الرأي الآخر، والإيمان بمبدأ المواطنة والمشاركة الفعالة في قضايا المجتمع، وغرس روح المبادرة من خلال الإقناع والحوار البناء وليس أسلوب العقاب والتخويف؛ ذلك بتبني المؤسسات التعليمية ثقافة

الحوار ومهاراته، من خلال تطوير المنظومة التعليمية وتأصيل مبدأ المشاركة، وتفعيل الأسس الإدارية والتربوية، وتفعيل أداء القوة البشرية في تلك المؤسسات، كذلك تطوير المناهج والمقررات الدراسية في مجال ثقافة الحوار وتفعيلها نظريًا وتطبيقيًا.

٣. العمل على مواجهة أسباب ظاهرة الإرهاب الرقمي وتحقيق رفاهية المجتمع والأسرة المصرية عامة، والشباب خاصة ذلك الفئة التي تعّد عصب المجتمع وثروته، ذلك بإنشاء هيئة رسمية معنية بحماية الفضاء الرقمي والأمن السيبراني ملحقًا بها مركز بحثي متخصص في هذا المجال يقوم بإعداد وتأهيل وتدريب كوادر ذو كفاءة واحترافية عالية. هذا بالإضافة إلى وضع استراتيجية سياسية وطنية متكاملة تعني بالأمن الرقمي أو السيبراني المصري.

٤. التنسيق مع كافة أطياف المجتمع ومؤسسات الدولة في وضع مشروع وطني متكامل للإصلاح الاجتماعي يسير جنبًا إلى جنب مع الإصلاح السياسي والاقتصادي، يهدف في المقام الأول إلى إصلاح أوجه الخلل الموجودة داخل مختلف النظم الاجتماعية، والعمل على إرثاء ونشر الثقافة الوقائية والتوعوية داخل الأسرة والمجتمع المصري بمدى خطورة الإرهاب عامة والإرهاب الرقمي خاصة والتصدي لهذه الظاهرة.

٥. إيجاد منظومة قانونية متخصصة في الجرائم الرقمية، تقوم برسم سياسة جنائية صارمة تسد كافة الثغرات التي تكتشف هذا النوع من الجرائم أو سبل التحقيق فيها، كما تعتمد على استراتيجيات كافية سواء كانت وقائية أو علاجية، تهدف إلى رصد أنشطة الجماعات الإرهابية على شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية وتحليل محتواها، وتفويت الفرصة عليهم في إفشال كافة مخططاتهم وتنفيذاتهم، أو عمليات التمويل أو التجنيد التي يقومون بها.

٦. لكي نبني تقنياتنا ومجتمعنا وحضارتنا بشكل آمن ومتوازن، لابد في هذا الأمر من وضع دراسة استباقية مبكرة، تأخذ في اعتبارها أسوأ التهديدات والمخاطر المحتملة التي تترتب عليها والتنسيق والتعاون بين الدول العربية في إنشاء مراكز وطنية وبحثية تهتم بقضايا الإرهاب الرقمي وجرائمه الإلكترونية التي اخترقت الأسرة من خلال عالم الإنترنت وشبكات التقنية الحديثة، ودراسة هذه القضايا من كافة النواحي القانونية والتشريعية والأمنية والإجرائية وبيان انعكاساتها وآثارها الاجتماعية والأسرية، والسياسية والأمنية، والاقتصادية، هذا بالأحرى إعداد وتأهيل أشخاص على مستوى عالي من الكفاءة والاحترافية في مجال التقنية للتصدي في أي وقت لمثل هذا النوع من الهجمات الإرهابية، وذلك حتى نحّد من هذه الظاهرة، ونتعم بأسرة ومجتمع ومؤسسات آمنة ومحمية من هذه الاعتداءات.

٧. التنسيق مع الأجهزة الإعلامية للتوعية، والتغطية المكثفة لنشاطات الإرهاب الرقمي مع الالتزام بالمصداقية والموضوعية في نقل الخبر، والتأكيد على أهمية دور وسائل الإعلام وتشجيعها على وضع تقارير إعلامية وصحفية تنويرية حقيقية لا تقتصر فقط على المقالات والتغطيات الصحفية؛ بل تتحول جهودهم إلى ممارسات شعبية وطنية حقيقة؛ مما تحول دون استفادة الجماعات الإرهابية من وسائل الإعلام خاصة الرقمية في الاتصال أو التمويل أو التجنيد.

## الهوامش

(١) قادة، عافية. تأثير جرائم الإرهاب الإلكتروني الجديد على الشباب المسلم في عهد وسائط الإعلام الجديد. **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**. مركز جيل البحث العلمي، المجلد: (٢)، العدد: (١٢)، تاريخ النشر: يناير ٢٠١٥، ص ١٤٥-١٥٩.

(٢) عقله، محمد. نظام الأسرة في الإسلام. **أفاق سياسية**. المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد: (ع٦)، تاريخ النشر: يونيو ٢٠١٤، ص٧٦-٨٨.

(3) Orien, S.P., Terrorism counter Terrorism and Civilian Pawns: Theory and Evidence from Northern Ireland Spain and Uruguay, **Abstract International**, Vol. 59, 1998, pp. 336-338.

(4) Wanta, W. & Hu, Y., The Agenda Setting Effects of International News Coverage examination of differing news frames, **International Journal of Public Opînion Research**, Vol. 5, n° 3, October 1993, pp. 250–264.

(5) Heickerö, R., Cyber Terrorism: Electronic Jihad, **Strategic Analysis**, Vol. 38, n° 4, July 2014, pp. 554 – 565.

(6) Nobbs, Jack, et al,. **Sociology,** New York: Macmillan Education., Second Edition, 1979, P.48.

(٧) الشامي، محمود. أنماط التنشئة الاجتماعية السائدة لدى الأسرة الفلسطينية في عصر العولمة من وجهة نظر طلبة جامعة الأقصى في خان يونس. **مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية**. المجلد: (٢٦)، العدد: (١٠)، سنة النشر: ٢٠١٢م، ص٢٢٤٥.

(٨) بشير، هشام. الارهاب الإلكترونى فى ظل الثورة التكنولوجية وتطبيقاته فى العالم العربى. عمان: مكتبة الرسالة الحديثة، ط٢، ١٩٨٩م، ص٨.

(٩) الصياد، عبد العاطي أحمد. **الإرهاب والعولمة**. الرياض: مركز الدراسات والبحوث الأكاديمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط١، ٢٠٠٢م. ص١٤.

(١٠) زيتون، وضاح. **المعجم السياسي**. الأردن: دار أسامة المشرق الثقافي، ط١، ٢٠٠٦م، ص٢١.

(١١) عبد الوهاب، الكيالي. **الموسوعة السياسية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج٧، ١٩٩٤م، ص١٥٣.

(12) Denning, Dorothy E., Cyber terrorism. **Global Dialogue**, Autumn, August 24, 2000, p.1.

(١٣) الإرهاب الإلكتروني – Cyber Terrorism، الموسوعة السياسية،

**https://bit.ly/2EVTSqf**، تاريخ الاسترجاع: ٢٠١٩/٣/٧م.

(14) Desforges, Alix, **Cyberterrorisme: quel perimeter ?.** Paris,Fiche de l'Irsem, Ministère des Armées n°, 11, 2011, p.3.

(١٥) يوسف، أمير فرج. **الجريمة الإلكترونية والمعلوماتية والجهود الدولية والمحلية لمكافحة جرائم الكمبيوتر والإنترنت.** الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط١، ٢٠١١م، ص١٠٦.

(١٦) الغافري، حسين بن سعيد. الإرهاب الإلكتروني. سلطنة عمان: دراسة نشرت بموقع هيئة تقنية المعلومات، نُشر بموقع:

**https://www.ita.gov.om/ITAPortal_AR/Pages/Page.aspx?NID=1&PID=9&LID**،

تاريخ الاسترجاع: ٢٠١٨/٤/٢٦م.

(١٧) **المرجع السابق.**

(١٨) العياشي، وفاق. **مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون.** الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م، ص٣٧.

(١٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: كافي، مصطفى يوسف وآخرون. **الإعلام والإرهاب الإلكتروني.** الأردن: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٥م، ص١٥١.

(٢٠) العجلان، عبدالله بن فهد. الإرهاب الإلكتروني في عصر المعلومات. بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول حول: **حماية أمن المعلومات والخصوصية في قانون الإنترنت.** القاهرة في المدة ٢-٢٠٠٨/٦/٤م، ص١١.

(٢١) نبيل، حليلو. انعكاسات الإرهاب على الأسرة. **مجلة دراسات نفسية وتربوية.** العدد: (١١)، تاريخ النشر: ديسمبر ٢٠١٣، ص١٧٦.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: الجحني، علي بن فايز. **أثر الإرهاب في مجتمعاتنا ووسائل مكافحته.** أبو ظبي: بحث نُشر في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. ٢٠٠٧م، ص١٦.

(٢٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: بيومي، عبدالفتاح. **عالم الجريمة والمجرم المعلوماتي.** الإسكندرية: منشأة المعارف ص٣١٥.

(٢٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: العجلان، عبدالله بن فهد. مرجع سابق، ص٢٢.

(٢٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: الجحني، علي بن فايز. مرجع سابق، ص١٨.

(٢٦) العجلان، عبدالله بن فهد. مرجع سابق، ص١٣.

(٢٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: الجحني، علي بن فايز. مرجع سابق، ص١٨.

(٢٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: بيومي، عبدالفتاح. مرجع سابق، ص٣١٥.

(٢٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: اليوم السابع. مشروع قانون مكافحة الجريمة الإلكترونية بعد إقراراه فى مجموعه. مصر، نُشر بموقع: **https://www.youm7.com**، تاريخ الاسترجاع: ٢٠١٨/٨/٣٠م.

(٣٠) الفيل، علي عدنان. الإرهاب الإلكتروني. **مجلة الجامعة الخليجية**. المجلد: (٢)، العدد: (٢)، تاريخ النشر: ٢٠١٠، ص ص٢٣-٢٤.

(٣١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

- الدويك، عبدالغفار عبدالصادق. تقييم الجهود الدولية والعربية في مكافحة الإرهاب (التجربة المصرية نموذجا). بحث مقدم إلى ندوة: **تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب**. مركز الدراسات والبحوث بجامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية و المديرية العامة للأمن الوطني بوزارة الداخلية الجزائرية، الجزائر في المدة ٢٥-٢٠١٤/٨/٢٧م، ص ص٦١-٦٢.
- الخشن، عبدالمطلب. **الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٧م، ص٥٤.

(٣٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

- بدر الدين، هشام عبد السيد، الجرائم الإلكترونية في مصر ودستورية مبدأ الشرعية الجنائية. **مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة**. لبنان: العدد: (١٤)، تاريخ النشر: مايو ٢٠١٤م، ص ص٦١-٦٢.
- الخشن، عبدالمطلب. مرجع سابق، ص٥٤.

(٣٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: اليوم السابع. مرجع سابق.

(٣٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: رئاسة الجمهورية المصرية. مرجع سابق، ص١٧.

(٣٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: رئاسة الجمهورية المصرية. **قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥ بإصدار قانون مكافحة الإرهاب**. القاهرة: الجريدة الرسمية، العدد: (٣٣ مكرر)، تاريخ النشر: ١٥ أغسطس ٢٠١٥م، ص١٧.